المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة الرقابية في شمال إفريقيا

مقدمة:

إن النشاط الدولي لكل مؤسسة رقابية بالقارة الإفريقية يجب أن يخدم مصلحة العضو في منظمة الأمبودسمان وكافة أعضاء المنظمة وفقاً لطبيعة كل مؤسسة؛ لتحقيق الهدف المشترك بين هذه المؤسسات الرقابية، ألا وهو تعزيز حرية الإنسان، والتأكيد على كرامته في العيش فوق الأرض وتحت الشمس، وتعزيز حقوق الإنسان، ومساعدة الحكومات الإفريقية في تصحيح الأخطاء، وتنفيذ البرامج والمشاريع وفقاً لما هو مخطط، ومراجعة العمليات الإدارية للدولة، والحركة المالية للإيرادات والمصروفات، والتخلص من الأعباء الإضافية للحكومة، وتقديم النصح والمشورة، ومراجعة الخطط المستقبلية لإسعاد الانسان حاضراً ومستقبلاً بالقارة الإفريقية؛ من أجل بناء الإنسان أولاً، وتأمين حياته، واستمرار التقدم والأمن والتعليم والصحة، والتواصل فيما بينها بما يحقق تبادل الخبرات وتقديم المساعدة الفنية والإدارية لدول أعضاء منظمة (AOMA).

نبذة عن دول شمال إفريقيا:

شمال إفريقيا أو شمالي إفريقيا: هو مصطلح لتشكيلة من مجموعة دول البحر المتوسط الواقعة في المنطقة الأكثر شمالا من القارة الإفريقية، وبحسب التوزيع الإقليمي الخاص بالأمم المتحدة، فهي تشمل سبعة بلدان ومناطق هي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المملكة المغربية، السودان، موريتانيا، وتشكل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا منطقة بلاد المغرب، كما تشكل مصر والسودان منطقة حوض نهر النيل.

كما تشمل منطقة شمال إفريقيا المنطقتين التابعتين لإسبانيا في سبتة ومليليه، وبعض الجزر الصغيرة التابعة في شمال المغرب والمعروفة باسم (بلاثاس دي سوبيرانيا)، وكذلك جزر الكناري، وجزيرة ماديرا البرتغالية في شمالي المحيط الأطلسي.

هناك الكثير مما يميز شمال إفريقيا عن جزء كبير من إفريقيا جنوب الصحراء تاريخيا وطبيعياً؛ بسبب حاجز طبيعي أنشأته الصحراء لفترة طويلة من التاريخ الحديث منذ 3500 (خمسمائة وثلاثة آلاف سنة) قبل الميلاد، في أعقاب التصحر المفاجئ في الصحراء الكبرى؛ بسبب التغيرات التدريجية في مدار الأرض، فهذا الحاجز يفصل ثقافيا الشمال عن بقية القارة، كذلك حضارة البحارة الفينيقيين والإغريق والرومان والمسلمين وغيرها سهلت التواصل والهجرة عبر البحر المتوسط، فأصبحت ثقافات شمال إفريقيا مرتبطة بشكل واضح بأوروبا، وبجنوب غربي آسيا أكثر من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما إن التأثير الإسلامي في المنطقة كان له الأثر الواضح في ثقافة وتراث هذا الإقليم.

نبذة عن الأمبودسمان:

تعد مؤسسات "الأمبودسمان" إحدى الآليات المهمة لحماية الناس من انتهاك حقوقهم القانونية المتمثلة في إساءة استخدام السلطة، ورغم أنها تجد جذورها في عمق التراث العربي الإسلامي فيما كان يعرف بديوان المظالم، واستلهمتها أوربا في بداية القرن التاسع عشر، وطورتها وأكسبتها طابعاً عصرياً، وامتدت عبرها إلى العديد من بلدان العالم، غير أنها لم تحظَ بعد لا بالاهتمام الواجب، ولا بالذيوع الكافي في العالم العربي.

وتأخذ مؤسسات الأمبودسمان أسماء متعددة، وأشكالا متنوعة، أكثرها شيوعاً مكاتب الأمبودسمان، على نحو ما هو شائع في دول أوروبا الشمالية، والمدافع عن الشعب على نحو ما يطلق على بعض المؤسسات في إسبانيا والدول الناطقة بالأسبانية، والمفوّض البرلماني للإدارة كما يطلق عليه في المملكة المتحدة وسيريلانكا، ووسيط الجهوية كما يطلق عليه في فرنسا وبعض الدول الناطقة بالفرنسية، ولجنة الشكاوى العامة كما يطلق عليها في نيجريا، إلخ...، وتأخذ هذه المؤسسات أسماء متنوعة على الساحة العربية هي: ديوان المظالم (السودان)، والموفّق الإداري (تونس)، ووسيط الجمهورية (الجزائر) التي ألغيت في (1999م)، ووسيط الجمهورية (موريتانيا)، وهيئة الرقابة الإدارية (ليبيا)، ووسيط المملكة (المغرب)، والمجلس القومي لحقوق الإنسان (مصر).

دور الأجهزة الرقابية في دول شمال إفريقيا:

تتباين صلاحيات هذه المؤسسات في عدة مجالات، فمؤسسات الأمبودسمان تركز أساساً على الشق الإداري في علاقة الأفراد بالدولة، ويلزم القانون بعض هذه المؤسسات بإحالة ما يصل إليها من شكاوى وبلاغات تتعلق بحقوق الإنسان إلى المؤسسة الوطنية، بينما تتمتع المؤسسات الوطنية بولاية أوسع؛ إذ تنظر في كل الشكاوى التي تدخل في اختصاصها، وإن كانت بعض المؤسسات الوطنية ملزمة أيضاً بإحالة ما يصل إليها من شكاوى تتعلق باختصاصات مؤسسة الأمبودسمان إلى تلك المؤسسة.

ومن حيث الإجراءات تتميز القوانين المنشئة لمؤسسات الأمبودسمان بقدر أعلى من التحديد في إجراءات نظر الشكاوى عن المؤسسات الوطنية؛ فهي تحدد طبيعة الشكاوى التي يمكن قبولها، مثل أن تكون فردية، أو تقدم من شخص طبيعي، أو أن يكون مقدم الشكوى قد استنفذ وسائل الطعن الإداري المتاحة، كما تحدد القضايا التي لا يجوز لها التدخل فيها، مثل أن تكون هذه القضايا منظورة أمام القضاء، أو بأن يكون قد صدر بشأنها حكم بات نهائي (عدا التدخل لتنفيذ أحكام صدرت)، أو النظر في شكاوى بين أجهزة تابعة للدولة، بينما لا تحدد القوانين المنشئة للمؤسسات الوطنية مثل هذه الشروط، بل تترك إجراءات القبول والمتابعة لاجتهادات هذه المؤسسات.

توجد في البلدان العربية ثمان مؤسسات للأمبودسمان، وهناك مؤسسات أخرى وطنية تدخل في اختصاصها صلاحيات الأمبودسمان.

تشمل الفئة الأولى: ديوان المظالم في كل من السودان (2001)، وفي الأردن (2008)، ووسيط المملكة في المغرب، والموفق الإداري في تونس (1992)، و هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا(1950 تقريبا)، ووسيط الجمهورية في كل من (موريتانيا "1993"، جيبوتي "1999").

تشمل الفئة الثانية: مؤسسات تجمع بين اختصاصات المؤسسات الوطنية والأمبودسمان، وأبرز أمثلتها على الساحة العربية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التى يعهد إليها نظامها الأساسي بالمهمتين معاً، واللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها في الجزائر التي يعهد إليها مرسوم تأسيسها بمهام الوساطة لتحسين العلاقات بين الإدارة العمومية والمواطنين جنباً إلى جنب مع مهام حماية حقوق الإنسان وترقيتها، ومكاتب الشكاوى في المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وكذا مكاتب

الشكاوى في المجالس القومية المتخصصة، مثل: المجلس القومي للمرأة في مصر، والمجلس القومي للأمومة والطفولة بمصر.

العلاقات بين الأجهزة الرقابية في شمال إفريقيا، وأهميتها في القيادة والتدريب وتبادل الخبرات:

إن العلاقة التي يجب أن تكون بين هذه الأجهزة الرقابية في إقليم شمال إفريقيا، هي التواصل المستمر؛ حتى تتمكن كل مؤسسة رقابية من القيام بواجباتها، والتعاون فيما بينها، وتبادل الخبرات والآراء، والاجتماعات الدورية كل ثلاثة أشهر، ومعالجة المشاكل التي تواجه سير العمل الرقابي في كل دولة من هذا الإقليم، سواء كانت عضوا في الأمبودسمان، أو عضوا في الإقليم؛ حتى يمكن إقناعها بالانضمام إلى الأمبودسمان الإفريقي، والدولي- يشمل كامل الإقليم-، والتخطيط لسبل النجاح في المستقبل، وبناء جسور التواصل مع كامل القارة، كما أن إقامة الاجتماعات الدورية فيما بين الإدارات العليا بالأجهزة الرقابية يفتح مجالات التدريب والخبرة بين الدول الأعضاء؛ لذلك يجب العمل على تشجيع الحوار، والتنسيق مِن قِبَلِ المندوب الدولي لمنظمة الأمبودسمان والخاص بشمال إفريقيا (تونس حالياً)، واختيار الأماكن الأكثر استعدادا وأمناً وقدرة على إدارة هذه الاجتماعات للأمبودسمان الإفريقية، أو شمال إفريقيا على حد سواء.

تأثير التغيرات السياسية في المنطقة على عمل الأجهزة الرقابية بإقليم شمال إفريقيا:

إن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كل هذه العوامل تؤثر في توفير البيئة اللازمة لنمو مبدأ الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد، إلا أن السنوات الأخيرة فرضت على المنطقة موجة من التغيرات السياسية والاقتصادية التي أثرت سلباً على ترسيخ مبدأ الشفافية والمحاسبة وحقوق الإنسان، وبناء حرية الرأي والفكر، وعلى مبدأ تطبيق القوانين، وتنفيذ المشاريع وإمكانية تنفيذها نتيجة لضعف هيبة الدول وقدرتها المالية والإدارية، وانخفاض أسعار النفط.

كما أثر موضوع الإرهاب على النشاط العام لدول هذه المنطقة عموماً، ويرتفع في بعضها لدرجة إضعافها أو تعطيلها، وانعكس هذا أيضا على ضعف دورها داخل الدول، وعلاقتها مع نظيرتها في الدول بالإقليم، مع غياب المساعدة والتعاون فيما بين الأجهزة الرقابية بدول شمال إفريقيا.

ولتحقيق هذا التعاون المشترك مستقبلا، وجب وضع البرامج المساعدة على ذلك من منظمة الأمبودسمان الإفريقية، مثل الاجتماع العام، أو دورات تدريبية في أراضي الإقليم لدول أعضاء

الأمبودسمان الإفريقية، أو أعضاء دول شمال إفريقيا، وتقع مسئولية مهمة التنسيق والتشاور مع كافة الأطراف على المندوب الإقليمي لشمال إفريقيا.

المندوب الإقليمي المكلف بنشاط الأمبودسمان في شمال إفريقيا:

في الحقيقة كلنا أمل في أن يقوم المندوب الإقليمي بالزيارات والمشاورات بين دول شمال إفريقيا، وعقد الدورات التدريبية واللقاءات في دولة المندوب الإقليمي، وذلك لتوسطه جغرافياً بين دول هذا الإقليم، وكما تعلمون أن المندوب الإقليمي للإقليم هو الجمهورية التونسية الشقيقة والصديقة، من خلال الموفّق الإداري التونسي.

التحديات التي تواجه مستقبل الإقليم:

- ضعف السيولة المالية والتمويل اللازم لنشاط الإقليم بشكل مشترك.
- غياب التخطيط لعمل الإقليم مستقبلاً وفقاً لجدول زمني من أجل الحوار والتواصل وتنفيذ البرامج ذات الأهمية لأعضائه.
- التطور التكنولوجي في العالم وإمكانية توطينه بالقارة والإقليم.
- بناء الديمقراطيات الإفريقية التي تتلاءم مع ثقافة شعوب القارة من خلال الأقاليم المتشابهة في التاريخ، والعادات، والتقاليد، والدين، واللغة، ونظام الحكم.
- عدم إعطاء أهمية من قبل الإدارات العليا بالأجهزة الرقابية للمواضيع الإفريقية والإقليمية وانشغالهم بتنفيذ وتحقيق المهام والاختصاصات المحلية لكل دولة على حده.

المشاكل والصعوبات التي تواجه أجهزة الأمبودسمان في إقليم شمال إفريقيا:

- انعدام التواصل والتشاور فيما بينها.
- اقتصار عقد الاجتماعات والدورات التدريبية في جنوب ووسط إفريقيا فقط.
- التغيرات السياسية أثرت سلباً على نشاط المنطقة في شمال إفريقيا.
- انعكاس الحالة الأمنية والاقتصادية وانتشار الإرهاب في العالم أدى إلى ابتعاد أعضاء الإقليم على الدور الإقليمي، والاقتصار على الدور المحلي والدولي فقط.

التوصيات:

من خلال ما تقدم نرى ضرورة الآتي:

- تفعيل الدور المناط بإقليم شمال إفريقيا من خلال عقد اجتماعات دورية بين أعضاء الإقليم.
- إدخال اللغة العربية في المراسلات الرسمية لمنظمة الأمبودسمان الإفريقية AOMA.
- إقامة بعض اللقاءات الإفريقية في شمال إفريقيا في الدول الأكثر أمناً بالإقليم.
- عقد دورات تدريبية في مجال القيادة والإدارة، وإعداد القيادات الإدارية الإفريقية بالتعاون مع منظمة الأمبودسمان الدولية.
- مساعدة الدول التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية بإعطائها الأولوية بالدعم التدريبي والتمويل والمشورة الفنية.
- بناء فريق المدربين والمستشارين الأفارقة وتدريبيهم في الدول المتقدمة بشكل جماعي؛ حتى يسهل التواصل فيما بين المدربين بالدول الأعضاء للأمبودسمان.

السلام عليكم ،،،

1/3/2018

إعداد: مكتب التدريب والتعاون الدولي

بهيئة الرقابة الإدارية

طرابلس- ليبيا